

الإحتفال بالذكرى العاشرة لتربيع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على العرش

مديرية الطرق
استراتيجية عمل الوزارة في مجال الطرق
المدار المتوسطي
الطرق القروية
الطرق السريعة
الطرق السيارة
المنشآت الفنية
صيانة وملئمة الشبكة الطرقية
السلامة الطرقية
البحث و التطوير

مديرية الطرق:

تناط بمديرية الطرق مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الوزارة في مجال الطرق والطرق السيارة، حيث تقوم بإعداد الدراسات الإستراتيجية والدراسات العامة والتنظيمية المرتبطة بالقطاع وكذلك بالدراسات الخاصة المرتبطة بالتجهيزات الأساسية للطرق والطرق السيارة وإعداد القواعد التكنولوجية المتعلقة ببنائها وصيانتها واستغلالها.

كما تناط بهذه المديرية مهمة جمع المعطيات حول حوادث السير وكثافة السير وحالة الشبكة الطرقية والسهر على معالجتها واستغلالها ونشرها، ومهمة تدبير الملك العمومي الطريقي وتنسيق الأنشطة والأعمال الأفقية للمديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز و بصفة عامة تدبير الشبكة الطرقية :

- حماية التراب الطريقي وذلك بالمحافظة علي بصورة دائمة وعملية .
- ملئمة الشبكة لتطور حركة السير وذلك للتقليل من تكاليف الاستغلال وتحسين مستوى الخدمة لمستعملي الطرق.
- توسيع الشبكة لتحسين الربط بالعالم القروي على الخصوص والمناطق المعزولة ومواكبة المشاريع الكبرى للتنمية الفلاحية ، والسياحية والمعدنية .
- تحسين السلامة الطرقية وذلك بتوفير تهيئات السلامة سنويا على الشبكة الطرقية .

استراتيجية عمل الوزارة في مجال الطرق:

تلعب الطرق دورا حيويا في المبادلات التجارية وإقتصاد المملكة، حيث تؤمن 95 % من نقل المسافرين و 90 % من نقل البضائع. وقد عرفت السياسة المتبعة منذ خمس سنوات الأخيرة في مجال الطرق تطورات مهمة وذلك لاستجابة للنمو المتواصل للطلب على النقل والمواصلات.

تهدف هذه السياسة إلى توفير الربط بين المدن وسيولة دائمة لحركة النقل وإلى المساهمة في إعداد التراب الوطني وإدماج الجهات والمجالات في الدينامية الإقتصادية التي تعرفها المملكة.

أمام هذه التحديات، و تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أعطت الحكومة دفعة جديدة لتطوير التجهيزات الطرقية بتركيز الأهداف الإستراتيجية على المحاور التالية :

- تسريع وثيرة إنجاز التجهيزات الأساسية للنقل و الشروع في سياسة الأوراش الكبرى المهيكلت لتسهيل الإقلاع الاقتصادي للبلاد،
 - دعم وعصرنة الشبكات الكبرى للبنيات التحتية (تطور الطرق السريعة، المدار المتوسطي، . . .)
 - تسريع فك العزلة عن الساكنة القروية وذلك في إطار سياسة القرب لخدمة المواطنين (تطوير العالم القروي والرفع من وثيرة إنجاز الطرق القروية.)
- وعلى إثر هذه الإستراتيجية، حقق المغرب قفزة نوعية وتقدما ملموسا حيث عرفت الفترة 2003 - 2007 ، تقدما ملموسا في التجهيزات الأساسية للنقل:
- مضاعفة طول شبكة الطرق السيارة المفتوحة أمام حركة السير حيث بلغ طولها 849 كلم أواخر سنة 2007 وانطلاق الأشغال بجميع المقاطع المتبقية في إطار المخطط الوطني الأول للطرق السيارة حتى يتسنى إنهاء الأشغال به في أفق سنة 2011،
 - تسريع وثيرة إنجاز الطرق القروية لتصل إلى 1820 كلم في السنة عوض 1000 كلم في السنة المسجلة قبل سنة 2002 مما مكن من بلوغ نسبة ولوج ساكنة العالم القروي إلى 61% سنة 2007 عوض 47 % سنة 2003 ،
 - إنهاء 60 % من المدار الطرقي المتوسطي وإعطاء إنطلاقة أشغال كافة المقاطع على طول 510 كلم مما سيمكن من إتمام وفتح مجموع الساحل الشمالي أمام فرص الاستثمار ابتداء من 2011 ،
- وقد ساهمت كل هذه الانجازات في تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وكذا نجاح البرامج الوطنية والسياسات القطاعية المهمة مثل رؤية 2010 للسياسة أو برنامج إنبثاق (Emergence)
- لهذا، تعترم الوزارة إنجاز مجموعة من البرامج والمشاريع الطرقية المهيكلت خلال الفترة 2008 : 2012 نذكر منها :
- إنهاء البرامج والمشاريع التي توجد في طور الإنجاز وفق الأجال المحددة :
 - المخطط الهيكلي الأول للطرق السيارة : ربط اكادير في 2010 ووجدة في 2011 ،
 - البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية سنة 2012 ،
 - المدار الطرقي المتوسطي سنة 2011 ،
 - البرنامج الجديد للطرق السيارة : ربط بني ملال وأسفي بشبكة الطرق السيار،

المدار المتوسطي:

يعتبر المدار المتوسطي الذي يربط طنجة بالسعيدية، محورا هيكليا حيث يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشمال المملكة وسيتمكن هذا المحور من تقليص مدة التنقل من 11 ساعة إلى 7 ساعات إضافة إلى تحسين ظروف التنقل والسلامة لمستعمليه.

في سنة 2002 ، كان هذا المحور، الذي أعطيت إنطلاقته سنة 1997 ، في المراحل الأولى حيث تم إنجاز ما طوله 84 كلم . ومنذ ذلك التاريخ عبأت الوزارة مجهودات هامة حيث عرفت المرحلة 2003 - 2007 إنجاز المقاطع التي تربط طنجة بالفنيدق على طول 60 كلم، السعيدية – رأس كبدانة على طول 20 كلم ، رأس أفرو - رأس كبدانة

على طول 92 كلم وأجدير- رأس أفرو على طول 84 كلم وهي حاليا مفتوحة أمام حركة السير . هذا و تم نهاية 2007 إنجاز ما مجموعه 359 كلم.

إن هدف الوزارة خلال الفترة 2008 - 2012 هو الإنجاز الكلي للمدار الطرقي المتوسطي وذلك عبر إنجاز وفتح المقاطع المتبقية أمام حركة السير والتي تربط بين الحسيمة والجبهة على طول 103 كلم وبين الجبهة و تطوان على طول 120 كلم، و بالتالي تمكين الساحل المتوسطي من فرص استثمار جديدة.

ومن أجل إنجاز مجموع الطريق المتوسطي فقد تم تخصيص مبلغ قدره ملياران و 400 مليون درهم للمشروع في الفترة 2008 - 2011 .

الطرق القروية:

تشكل التنمية القروية ، التي تدرج ضمن أهداف و أولويات سياسة القرب التي تنهجها الحكومة، رهانا حقيقيا للتنمية الشاملة التي تقتضي المشاركة القوية لكل الفاعلين في المجتمع و ذلك لاعتبارات عديدة تتعلق بإعداد متوازن للتراب، و تقوية التضامن الوطني عبر الحد من الإختلالات الجهوية، و كذا تحسين الظروف الإجتماعية و الاقتصادية للسكان عبر إنعاش الشغل و محاربة الفقر، و المحافظة على الثروات الطبيعية للبلاد .

وفي هذا الإطار ، تلعب التجهيزات الأساسية، و خاصة منها الطرق القروية ، دورا أساسيا في استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم القروي و كذا الرفع من قيمة الموارد الطبيعية المحلية.

من أجل بلورة هذه الإستراتيجية، أخذت الحكومة على عاتقها مواصلة وضع برامج التنمية القروية و توفير الوسائل الضرورية لرفع واثرة إنجاز التجهيزات و البنيات التحتية قصد تلبية الحاجيات الملحة لفك العزلة عن العالم القروي خلال أجال وجيزة.

و في هذا الصدد ، شرعت وزارة التجهيز و النقل في إنجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، ابتداء من سنة 2005 الذي يهدف الرفع من نسبة ربط الساكنة القروية بالشبكة الطرقية من 54% سنة 2005 إلى 80% في أفق سنة 2012 لفك العزلة عن 3 ملايين نسمة و ذلك عن طريق إنجاز حوالي 15.500 كلم من الطرق القروية.

ولأجل ذلك بذلت وزارة التجهيز و النقل مجهودات كبيرة مكنت من كسب رهان توفير الإعتمادات المالية اللازمة للرفع من واثرة إنجاز الطرق القروية من 1000 كلم إلى 2000 كلم سنويا وذلك بإحداث صندوق التمويل الطرقي الذي من المتوقع منه تعبئة 11 مليار درهم لتمويل البرنامج .

لقد اعتمدت وزارة التجهيز و النقل بالخصوص على المقاربة التشاركية في إعداد هذا البرنامج بحيث تم عرض عمليات البرنامج و التداول حولها من طرف المنتخبين والسلطات المحلية داخل الم جالس الإقليمية و ذلك من أجل التلبية الحقيقية لحاجيات السكان المعنيين .

و لتفعيل هذه المقاربة ، تم إبرام اتفاقيات شراكة منها 16 اتفاقية إطار و 56 اتفاقية خصوصية بين وزارة التجهيز و النقل و الجماعات المحلية (1000 جماعة معنية) .

ولتقييم تقدم إنجازات البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية من حيث الساكنة التي تم فك العزلة عنها ، قامت وزارة التجهيز و النقل على الصعيد المحلي بعملية جرد وضعية ربط 32071 دوار المحصاة من طرف المندوبية السامية للتخطيط . استنادا إلى النتائج الأولية تم استنتاج ما يلي :

- 65% كمعدل وطني لربط الساكنة سنة 2008
 - 1.400.000 نسمة تم فك العزلة عنها منذ 2005 ،
 - تم إعطاء انطلاقة صفقات الأشغال الخاصة ب 7400 كلم ،
 - 3100 كلم تم فتحها في وجه حركة السير .
- عموما فإن إنجازات البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية ساهمت في فك العزلة عن 1.400.000 نسمة من السائفة القروية . وبالتالي مكن البرنامج من تحسين ظروف عيش هذه الساكنة بتمكينها من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية (التمدرس، الخدمات الصحية ، ...) إضافة إلى تخفيض تكلفة النقل والنشاط الاقتصادي عموما.

الطرق السريعة:

تحتم كثافة المبادلات والتنقل بين الأقطاب الاقتصادية للبلاد وكذا تخفيف الضغط والازدحام على المحاور الطرقية التي تشهد حركة كثيفة، الرفع من الطاقة الاستيعابية للبنيات التحتية للنقل.

وفي هذا الصدد، قامت الوزارة بإعداد برنامج طموح يتجلى في تحسين وتثنية المحاور المهيكلية للشبكة الطرقية . في سنة 2007 ، كانت 255 كلم من الطرق السريعة في طور الإنجاز أو في طور انطلاق الأشغال.

وفي إطار برنامج عملها، تعتزم الوزارة في أفق 2010 إنجاز 630 كلم من الطرق السريعة . وتقدر تكلفة المشاريع المبرمجة في هذا الإطار ب 2 مليار درهم . وقد تم تمويلها بمساهمة مجموعة من المتدخلين (صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، المجالس الجهوية والإقليمية،...).

فمن بين هذه المشاريع، نخص بالذكر العمليات الآتية :

- تثنية الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين طنجة- وتطوان على طول 52 كلم بمبلغ 350 مليون درهم،
- تثنية الطريق الجهوية رقم 313 الرابطة بين المحمدية وبنسليمان على طول 20 كلم بمبلغ 95 مليون درهم،
- تثنية الطريق الرابطة بين الطريق السيار مراكش- اكادير والصويرة على طول 113 كلم بمبلغ 490 مليون درهم،

- تنحية الطريق الوطنية رقم 16 بين واد الرمل والفنيدق على طول 18 كلم،
- تنحية الطريق الوطنية رقم 1 بين العيون والعيون- المرسي على طول 9 كلم وبمبلغ 44 مليون درهم.

الطرق السيارة:

وعيا منه بالدور الذي يمكن أن يلعبه كقطب للمبادلات و العبور بين مختلف دول المغرب العربي وكذلك بين دول جنوب أوروبا وإفريقيا الشمالية، حدد المغرب في نهاية الثمانينات مخططا مديريا للطرق السيارة تغطي حاجيات المملكة وتستجيب لتطور الرواج إلى غاية 2010 . فبدأ تنفيذ هذا المخطط في عقد التسعينات بإنجاز 40 كلم من الطرق السيارة سنويا باستثمارات سنوية تصل إلى 600 مليون درهم.

غير أنه و منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه الميامين عرف برنامج الطرق السيارة ارتفاعات متتالية في وثيرة الإنجاز بمساهمة من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في التمويل.

وقد تم تبني مقاربة جديدة لتأمين تمويل المقاطع الجديدة بالتوقيع على اتفاقيات وعلى عقود برامج وإعطاء الانطلاقة لإنجاز عدة مقاطع طرق سيارة بطريقة موازية وذلك حتى يتسنى إتمامها في الأجل المحددة . وبهذا وصل برنامج الطرق السيارة إلى مراحل جد متقدمة من الإنجاز حيث تمت مضاعفة وثيرة البناء أربع مرات وذلك بالمرور من 40 كلم في السنة خلال عقد التسعينات إلى 160 كلم/سنة ابتداء من 2007 .

و قد بلغ رصيد الطرق السيارة المفتوح أمام حركة السير 849 كلم نهاية 2007، في حين كانت 570 كلم في طور الانجاز . ويتعلق الأمر أساسا بالطريق السيار الرابط بين مراكش واكادير على طول 233 كلم والطريق السيار الرابط بين فاس و وجدة على طول 320 كلم . ومن المتوقع أن تنتهي الأشغال بهما على التوالي سنتي 2010 و 2011 .

وستعرف الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 إعطاء انطلاقة برنامج تكميلي جديد رصدت له إستثمارات بقيمة 15 مليار درهم . يهم هذا البرنامج 384 كلم من الطرق السيارة مما يمكن من توسيع الشبكة الوطنية للطرق السيارة إلى أزيد من 1800 كلم في أفق 2015 تربط بين كل المدن التي يفوق عدد سكانها 400 ألف نسمة . ويتجلى هذا البرنامج في المحاور التالية:

- الطريق السيار الرابط بين برشيد وبني ملال، الذي يمتد على طول 172 كلم حتى سفوح الأطلسين المتوسط والكبير مرورا عبر مدن بن أحمد وخربيكة وواد زم وأبي الجعد والفيق بن صالح وقصبة تادلة، ويهدف إلى مواكبة التنمية التي تشهدها الجهة . ومن المنتظر أن تنطلق الأشغال بهذا المشروع، الذي تقدر تكلفته بخمسة ملايين و 750 مليون درهم، في متم 2009 على أن تنتهي في متم 2012 .
- الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء وبرشيد عبر تيط مليل، و الذي يمتد على طول 30,5 كلم، ويهدف إلى تخفيف الضغط على مجموعة من المحاور الطرقية بالدار البيضاء التي تعرف اكتظاظا، كما سيمكن هذا الطريق السيار، من تسهيل عملية اللوج إلى مختلف الأحياء بضواحي الدار البيضاء الكبرى وعملية المبادلات التجارية بين شمال المملكة وجنوبها وتبلغ كلفة هذا المشروع مليار و 350 مليون درهم، وستنطلق الأشغال به في بداية 2012 على أن تنتهي في متم 2014 .
- الطريق السيار المداري لمدينة الرباط على طول 41 كلم، والذي سيؤمن الربط بين مختلف محاور الطرق السيارة المتجهة نحو شمال المملكة وجنوبها وشرقها، مما سيمكن أيضا من تخفيف الضغط على الشوارع الكبرى للعاصمة، وضمان سلاسة النقل والتنقل خاصة بين ضواحي الرباط والمدينة الجديدة تامسنا . وتبلغ كلفة هذا المشروع مليار و 840 مليون درهم، وستنطلق الأشغال به في الربع الأخير من 2009 على أن تنتهي في متم 2012 .

- الطريق السيار الرابط بين الجديدة وأسفي على طول 140 كلم ، و الذي سيمر على التوالي مدن سيدي اسماعيل وسيدي بنور وجمعة سحايم، وستشكل امتدادا للطريق السيار الممتد على الساحل الأطلسي الذي يبلغ طوله حوالي 600 كلم. وسيكلف هذا المحور الطرقي، الذي ستنطلق أشغاله في متم 2011 وتنتهي في 2015 ، أربعة ملايين و 200 مليون درهم.

صيانة وملئمة الشبكة الطرقية:

يبلغ طول الشبكة الطرقية الوطنية 57094 كلم، منها 38572 كلم معبدة و 18522 كلم من الطرق الغير المعبدة، حيث ما فتئت تتطور لتستجيب لتزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص حيث يرتفع الرواج الطرقي بوتيرة 6% سنويا(8 % سنة 2007 و 9 % سنة 2008). وتشكل المحافظة على هذا الرصيد الطرقي الذي تقدر تكلفته استبداله ب 30 مليار درهم إحدى أكبر الأولويات للسياسة الطرقية للدولة .

الصيانة الطرقية الاعتيادية :

تنجز أشغال الصيانة الاعتيادية على طول السنة سواء عن طريق الشركات الخاصة (إصلاح جنبات الطريق ، إعداد وإرساء علامات التشوير ، إعداد معدات التزفيت، الخ) وعن طريق الوسائل الخاصة للمديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل. وبالتالي تتوفر كل مديرية إقليمية أو جهوية على فرق عمل للتدخل السريع من إصلاح الحفر و تغطية وإصلاح أو تغيير لوحات التشوير ونكس مصاريف المياه و إصلاح العيوب الموجودة على الشبكة الطرقية.

كما أن هناك فرق مختصة مجهزة بالآليات المناسبة للقيام بأشغال إزالة الأوحال وإزاحة الثلوج على الطرق و كذلك مواجهة التصحر في الجهات الصحراوية.

و بهذا الخصوص تتوفر مديرية الطرق على حوالي 800 آلية وشاحنة للأشغال العمومية من جميع الأصناف. يتم تدبير استغلالها من طرف سبع مصالح جهوية للمعدات والآليات بالإضافة إلى المصلحة المركزية لحظيرة الدار البيضاء و كذلك مركز التكوين في الآليات و الصيانة بالصخيرات.

الصيانة الطرقية الدورية :

تتأط أشغال الصيانة الدورية لشركات خاصة يوكل إليها القيام بالأشغال التالية :

- تقوية ، توسيع وتكسية قارعة الطرق
- معالجة جنبات
- التشوير الأفقي

تقوم مديرية الطرق بإنجاز حوالي 2000 كلم من التقوية والتكسية منها حوالي 600 كلم لتوسيع الطرق الضيقة من 3 أو 4 إلى 6 أمتار .

يهم هذا البرنامج مختلف المسارات والتي تمكن الإقبال الشديد مثل الطريق الوطنية رقم 6 بين الرابطة بين الرباط و فاس ، الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين أكادير ومراكش وبين مراكش و فاس ، الطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين القنيطرة و فاس، الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين سطات و ورزازات ، الطريق الجهوية رقم 405 الرابطة بين القنيطرة وسيدي علال البحراوي ، الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين كلميم والعيون وبين العيون والداخلة اعتبارا لهدف الوصول إلى أعلى مستوى خدمة بالنسبة لعدد كبير من مستعملي الطرق .

مراقبة حالة الشبكة الطرقية

يتم فحص الطرق عبر ملاحظات ميدانية على مستوى المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل مرة كل سنتين يشمل مراقبة كل الشبكة الطرقية خلال فترة تتراوح بين 1 و 3 أشهر وذلك لاستنتاج حالة الطرق. ينجز هذا الفحص من طرف المديرية الإقليمية و الجهوية للتجهيز والنقل ، وتتم معالجة هذه البيانات على الصعيد الجهوي والوطني من طرف المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية. كما تخضع الشبكة الطرقية لفحص دقيق اعتمادا على آليات الفحص.

و على هذا الأساس يتم اعتماد مؤشرات تقنية لتقييم حالة الطرق من حالة جيدة و متوسطة و سيئة و سيئة جدا.

خصت عمليات صيانة الشبكة الطرقية المنجزة منذ أكتوبر 2002 تقوية 3.471 كلم و تكسية 1574 كلم، وصيانة وإعادة بناء 258 قنطرة وذلك في إطار ملائمة الشبكة الطرقية لمواكبة نمو حركة المرور المسجلة على بعض المحاور. فقد تم توسيع ما مجموعه 2451 كلم من الطرق الضيقة.

تقدر تكاليف عمليات الصيانة المبرمجة خلال الفترة ما بين 2008 - 2012، بحوالي 8 مليار درهم و تخص:

- تقوية و تكسية و توسيع 10000 كلم بوثيرة سنوية تصل إلى 2000 كلم وذلك من أجل تحسين حالة الشبكة الطرقية أو على الأقل المحافظة على مستواها الحالي.
- إعادة بناء و ترميم و إصلاح 250 قنطرة بوثيرة 50 قنطرة سنويا.

البرنامج الأولي لتأهيل الشبكة الطرقية المهيكلة

ومن أجل الحد من تدهور الشبكة الطرقية و التحكم أكثر في تطويرها ونموها، قامت وزارة التجهيز والنقل بوضع البرنامج الأولي لتأهيل الشبكة الطرقية المهيكلة خلال فترة 2009/2007 والذي يتمحور حول تحسين جودة الخدمات والسلامة الطرقية مع نهج منطق مجانية المحاور الطرقية .

ويعتبر هذا البرنامج الذي تم تحديده بعد دراسة تشخيصية ل5000 كلم من المحاور الطرقية المعبدة الرابطة بين الجهات ، مكملا للبرامج السنوية للصيانة الطرقية والتي تبلغ حوالي 2000 كلم في السنة ، ويهم 2025 كلم بتكلفة إجمالية تقدر بأكثر من 1,8 مليار درهم ، حيث تم تخصيص ميزانية إضافية تقدر ب 200 مليون درهم سنوي من أجل تمويله .

ويهدف هذا البرنامج تحسين مستوى الطرق لتلبية سريعة لحاجيات مستعمليها وذلك باستعمال تقنيات ملائمة جديدة ذات جودة عالية غير معرقة لحركة السير (معالجة القارة في عين المكان ، الأسفلت المعالج ، الأسفلت البارد ...). و قد انطلقت الأشغال بهذا البرنامج بإنجاز الشطر الأول الذي يهم 712 كلم والمنجز حاليا بنسبة 47% وهو ما يعادل 335 كلم من الطرق التي تم فتحها في وجه حركة المرور.

وتهم محاور طرقية مهمة من بينها الطريق الوطنية رقم 6 الرابطة بين الرباط و فاس والطريق المداري للرباط – سلا والطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين الدار البيضاء والجديدة و بين كلميم والعيون وبين العيون والداخلة والطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين القنيطرة و فاس والطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين مراكش و فاس وبين أكادير ومراكش والطريق الجهوية رقم 320 الرابطة بين الدار البيضاء والجديدة والطريق الجهوية رقم 405 الرابطة بين الطريق السيار الرباط – فاس والطريق السيار الرباط – طنجة .

عرفت الاعتمادات المرصودة لمهام الصيانة والمحافظة على المنشآت الطرقية نموا مضطردا خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من 766 مليون درهم سنة 2006 إلى 1298 مليون درهم بوسم القانون المالي لسنة 2009 .

المنشآت الفنية

يبلغ عدد المنشآت الفنية (من قناطر يفوق طولها مترين، أرصاف (radiers) و منشآت صرف المياه) التابعة لمديرية الطرق والمتواجدة على شبكة الطرق المصنفة أزيد من 6500 وحدة و التي يتم تدبيرها بواسطة نظام معلوماتي يمكن من تتبع حالة المنشآت الفنية.

نظرا لأهمية المنشآت الفنية بالنسبة لاستمرارية السير فوق الطرق، وكذا سلامة مستعمليها، فإن مديرية الطرق تقوم بمراقبة مستمرة لمدى صلاية القناطر وذلك بمنهجية علمية بتكيز على جمع و تنظيم المعطيات التقنية و استغلالها وفق معايير محددة بواسطة الحاسوب، مما يمكن من معرفة حالة المنشأة وما تتطلبه من إصلاحات أو إجراءات وقائية.

تلجأ مديرية الطرق في بعض الحالات المستعصية إلى فحص دقيق بواسطة إجراء تحاليل من طرف مختبر مختص في هذا الميدان بحيث لا يكون أي مجال للشك في تشخيص مدى قدرة القناطر على أداء مهامها.

و تجدر الإشارة أن مديرية الطرق تضع كل إمكانياتها التقنية رهن إشارة الجماعات المحلية لمساعدتها على بناء أو تدبير القناطر حيث تقوم بتحرير دفاتر التحملات وتتبع الدراسات وإنجاز المشاريع لهذه الجماعات. ويمكن ذكر حالات بلديات المحمدية، مراکش، الرباط، سلا، طنجة و خنيفرة أمثلة لهذه المساعدة.

كما تساعد على إجراء المراقبة والخبرة على المنشآت التابعة للجماعات كل ما طلب منها ذلك. وتعتبر قناطر أبي رقرق بين الرباط وسلا وكذا قنطرة اولاد مطاع قبل إعادة بنائها أمثلة لذلك.

السلامة الطرقية

قامت مديرية الطرق منذ سنة 2004 باعتماد تصنيف جديد لتهيئات السلامة وذلك تماشيا مع البرامج المسطرة في إطار المخطط الاستعجالي المندمج للسلامة الطرقية والذي تم إعداده واعتماده من طرف الحكومة في أبريل 2004. ويتضمن المحور الخاص بالبنيات التحتية لهذا المخطط :

- معالجة النقط السوداء
 - بناء جدران وقائية في المقاطع الطرقية الجبلية
 - تهيئة لمسالك خاصة بالدراجات موازية للمقاطع الطرقية التي تعرف تراكما لهذا النوع من العربات
 - تهيئة لمسالك خاصة بلالآت الفلاحية موازية للمقاطع الطرقية التي تعرف تراكما لهذا النوع من العربات
 - تهيئة باحات لتفريغ زيوت الأسماك.
- وفي هذا الإطار ، قامت مديرية الطرق، خلال الفترة 2004 – 2008، بتسخير اعتماد مالي قدره 303,9 مليون درهم وذلك لإنجاز تهيئات السلامة التالية :

- معالجة 124 نقطة سوداء بتكلفة إجمالية تقدر ب 263 مليون درهم .
- بناء 39430 متر من جدران حماية مستعملي الطرق بتكلفة إجمالية تقدر ب 25 مليون درهم .
- تهيئة 70350 متر من ممرات الدراجات بتكلفة تقدر ب 14.3 مليون درهم .
- تهيئة 20630 من الممرات المدارية بالنسبة للآليات الفلاحية بتكلفة تقدر ب 1.4 مليون درهم

- تهيئة باحتين لتفريغ زيوت الأسماك بتكلفة تقدر ب 0.2 مليون درهم .

البحث و التطوير

يعتبر البحث و التطوير لبنة أساسية في الإستراتيجية الطرقية لمديرية الطرق . فهي التي تمكن من إيجاد الحلول الناجعة و الملائمة تقنيا و اقتصاديا، من أجل مجابهة الحاجات الماسة و المتزايدة فيما يخص البناء و الصيانة و الاستغلال و السلامة الطرقية... و من أجل هذا عمدت على إنجاز عدة دراسات في مجال البحث و التطوير نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- دراسة السعة المرورية للطرق الوطنية و الجهوية
- إنجاز و تطوير نظام تدبير الطوارئ على الطرق
- نظام تتبع البرنامج الثاني للطرق في العالم القروي
- قوانين تفاعل البنيات الطرقية
- تحديد المواصفات التقنية و القوانين التفاعلية للخلطات الهيدروكاربونية
- تتبع المقاطع التجريبية
- الخ.